الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

26 **جماد الاول** 1436 –17 **مارس** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	8
حقوق الإنسان فى العالم	27

المملكة تؤمّن حقوق مليون لاجئة في مواقع النزاعات

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=217729&CategoryID=5

المدينة المنورة: عالية الشريف

أكدت المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المدينة المنورة شرف القرافي أن المملكة لم تقتصر في كفالة حقوق المرأة وتمكينها على الداخل فقط، بل امتد ذلك إلى دعم قضايا المرأة الخارجية لا سيما في مناطق الحروب والنزاعات، رافضة ما تطلقه بعض المنظمات العالمية من اتهامات للمملكة بالتقصير في توفير حقوق المرأة.

وقالت القرافي في حلقة نقاش حول دور الجهات الحكومية والحقوقية في حماية حقوق المرأة السعودية شاركت فيها جهات حكومية عدة منها شرطة المدينة المنورة والإشراف الاجتماعي والسجون والصحة، ونظمها فرع حقوق الإنسان في المدينة المنورة أمس: إن مساعي المملكة إلى التخفيف من معاناة النساء في مخيمات اللجوء واضحة وجلية، وهناك أكثر من مليون لاجئة عملت المملكة على توفير الحقوق الأساسية لها كالحق في المأوى والغذاء والعلاج والملبس والمسكن، مستغربة ما يطلقه بعض المغرضين عن قصور المملكة في تمكين المرأة من حقوقها.

وأضافت القرافي: "هناك ظروف تحجب المرأة عن الاستفادة من الحقوق المتاحة لها في المملكة ومن أبرز تلك الأسباب جهلها بالحقوق وعدم معرفتها بالجهات الحقوقية والقضائية الموجودة بسبب النظرة التي خلفتها أيديولوجية الموروث الاجتماعي السلبي".

وكان المجتمعون ناقشوا دور الجمعية الوطنية تجاه قضايا المرأة، وحقوق المرأة عند التبليغ والقبض والتوقيف وحق المرأة في الرعاية الاجتماعية ونظام الحماية من الإيذاء ولائحته التنفيذية والحقوق القانونية للسجينات، ودور الجامعات في نشر الثقافة الحقوقية بين الطالبات والحقوق الصحية للمرأة.

توصيات حلقة النقاش:

- ضرورة التكاتف والتنسيق بين الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني لتفعيل القوانين الداعمة لحماية حقوق المرأة.
- ضرورة تخليص المجتمع من العادات والتقاليد التي تحرم المرأة من حقوقها الشرعية والنظامية، من خلال برامج توعوية وإعلامية موجهه للمجتمع.
- إيجاد تعاون مشترك مع إدارة حقوق الإنسان بإدارة الشؤون القانونية بشرطة المنطقة.
- تعزيز دور المؤسسات التعليمية في نشر الوعي الثقافي الإسلامي بحقوق المرأة.
- تطوير قدرات الموظفين في القطاعات المهنية العاملة على تقديم الخدمات للنساء وزيادة تأهيلهم لتقديم خدمات تنسجم مع المعايير الحقوقية وأكثر تحسسا لتلبية حاجات النساء في التمكين الحقوقي من خلال إقامة الدورات التدريبية القانونية.
- ترسيخ أسس العمل المتكامل بين القطاعات "حقوق الإنسان، الشرطة، الشؤون الاجتماعية، الصحة" لتوفير الحماية للنساء.

أكدوا: تكرار محاولات الانتحار قد يصل لمرحلة إنهاء حياته بأي لحظة

ذوو محاول الانتحار بتوقيف صبيا يطالبون بتدخل الجهات الحقوقية

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
http://sabq.org/it1gde

محمد المواسي- سبق- جازان:
طالب ذوو المواطن الذي حاول الانتحار الأسبوع الماضي، بتوقيف شرطة محافظة صبيا، بتدخل جمعية وهيئة حقوق الإنسان، في وضع ابنهم الذي تجري التحقيقات معه، وهو مريض نفسيًا وحاول الانتحار لخمس مرّات داخل توقيف شرطة محافظة صبيا، من جراء التحقيقات معه على الرغم من حالته النفسية السيئة، حتى تمت إحالته لمستشفى الصحة النفسية بجازان، حيث كان يتلقى العلاج في المستشفى منذ عام 2009، وما زال يراجع المصحة النفسية للعلاج حتى إيقافه.
وأعرب ذووه عن احترامهم لجهة التحقيق، وحقهم في تحقيق العدالة، مطالبينها في الوقت نفسه، بمراعاة حالته النفسية، مؤكدين أن تكرار محاولات الانتحار قد يصل لمرحلة إنهاء حياته في أي لحظة، مشيرين إلى أن خروجه حاليًا من المصحة النفسية إلى السجن، يشكّل خطرًا على حياته؛ كونه يعاني أمراضًا.
وأبدوا رغبتهم في التحقيق مع المدعية التي اتهمته بالابتزاز، وإيقافها للتحقيق كما هو موقف وفتح أبعاد وجوانب القضية كافة، للطرفين أو إحالتهما للمحكمة عاجلاً؛ كون حالته النفسية في تدهور مستمر، حيث قارب إيقافه ستين يومًا.
وأكد ذووه تقدمهم لجمعية حقوق الإنسان بمنطقة جازان، مطالبينهم بسرعة التحرك والاطلاع على وضع ابنهم المتدهور.

في لقاء تحت عنوان "حرية الرأي والتعبير حق ومسؤولية"

"الحسين": الإسلام حدد الإطار العام المنظم لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
http://sabq.org/Sq1gde

خالد السليمي- سبق- حائل:
أكد نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان، الدكتور زيد بن عبدالمحسن الحسين، أن الدين الإسلامي حفظ حقوق الإنسان منذ عام 632 ميلادي، لافتاً أنها كانت ضمن سلوكيات الفرد المسلم وأمور يؤمن بها بعدما رسم النبي -صلى الله عليه وسلم- في خطبة حجة الوداع المعالم الرئيسية والإطار العام الناظم لحقوق الإنسان حيثما كان، وفي أي زمان.
وتابع: كما حدد نبينا الكريم حرمة سفك الدماء، وحرمة مال الإنسان، ولا محاباة ولا تفضل، ولكم في القصاص حياة، وإعلان حقوق المرأة، والقضاء على كافة أشكال التمييز.
وأشار الدكتور "الحسين" خلال اللقاء المفتوح مع منسوبي جامعة حائل وطلابها وطالباتها، بمناسبة اليوم العربي لحقوق الإنسان، تحت عنوان "حرية الرأي والتعبير حق ومسؤولية" والذي أقيم في مسرح كلية المجتمع في المدينة الجامعية صباح اليوم، الاثنين، إلى أن حفظ الدين الإسلامي لحقوق الإنسان أعطى أبعاداً كثيرة في حياة الفرد المسلم، حتى خرج العديد من المبدعين من المسلمين في شتّى العلوم والمعارف في ذلك العصر، كما أن الإسلام جعل من حقوق الإنسان واجبات يعاقب المقصر في أدائها.
وحول دور المملكة في حفظ حقوق الإنسان، أكد الدكتور زيد الحسين، أن للمملكة مواقف خاصة في منع الازدراء بالأديان والرسل واستجابت الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لطلب المملكة وستناقش ذلك، وكما سعت المملكة إلى منع مشروع طرح عن حقوق المثليين، ودعت المملكة إلى جمع الأصوات لرفضه لمخالفته أحكام الشريعة الإسلامية والفطرة الإنسانية السوية، وفي إسهامات المملكة الدائمة دانت السعودية الاحتلال الإسرائيلي المستمر للأراضي الفلسطينية وانتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني أمام مجلس حقوق الإنسان.
وعلى الصعيد المحلي، أكد الدكتور "الحسين" أن هيئة حقوق الإنسان تستقبل جميع الشكاوى من الموظفين والطلاب ضد القطاعات التي يعملون بها، وتسعى دائماً لرفع الظلم عن المظلوم، كما أنها تراقب أداء الجهات الحكومية، مشيراً إلى أن حقوق الإنسان في السعودية تراعي جانب حرية الرأي وعدم التجريح في الكلمة ضد الطرف الآخر، وأن مثل هذه القضايا هي موضع اهتمام جهات عديدة في المملكة.
وأجاب نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان في المملكة على أسئلة الحاضرين والحاضرات، وأكد أن ملف الأخطاء الطبية مفتوح ويناقش لدى هيئة حقوق الإنسان مع المسؤولين في وزارة الصحة، والعديد من الملاحظات على مستشفيات الوزارة.
وحول جريمة تأجير العاملة المنزلية، أفاد الدكتور "الحسين" بأن المملكة أنشأت لجنة وطنية دائمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، تختص بمتابعة أوضاع الضحايا وتتألف من عدد من الجهات الحكومية بالسعودية، ولها اجتماعات شبه أسبوعية ونفذت أحكام ضد المنتهكين لحقوق الإنسان.
وحول الجدال الحاصل في مواقع التواصل الاجتماعي والتجريح بالأشخاص، أكد بأن هيئة حقوق الإنسان ناقشت موضوعات الطبع والنشر والأخلاقيات المرتبطة بالكلمة، كما أن الشريعة الإسلامية لم تترك فراغ في هذا الأمر، والقوانين بالمملكة تكفل حفظ حق المعتدى عليه وأخذه له.
وفي نهاية اللقاء المفتوح، تجول نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد بن عبدالمحسن الحسين، وبرفقه مدير جامعة حائل في معرض "الفيصل.. شاهد وشهيد"، وعبّر الدكتور "الحسين" عن سعادته بما شاهده من ترتيبات أعدتها الجامعة لاحتضان المعرض، كما أشاد في نهاية اللقاء بتطور جامعة حائل خلال زيارتين له للجامعة، مشيراً إلى أنها تطورت في مجال الأبحاث والتخصصات التي تفيد سوق العمل في السعودية.

المملكة تطالب حكومة ميانمار بوقف التمييز ضد الأقلية الروهينجية المسلمة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
http://www.al-madina.com/node/594688?live

واس - جنيف

أعربت المملكة العربية السعودية اليوم أمام مجلس حقوق الإنسان عن أسفها لاستمرار الانتهاكات الممنهجة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان التي تتعرض لها أقلية الروهينجيا المسلمة في ميانمار، وهو ما أكده تقرير المقررة الخاصة لحقوق الإنسان المعنية بميانمار يانجي مي.

وقال عضو هيئة حقوق الإنسان عضو وفد المملكة المشارك في أعمال مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عبدالعزيز بن علي العقلاء في كلمته أنه بعد الاطلاع بدقة على ما جاء في التقرير المعني وما ذكرته المقررة بأنها لم تلاحظ أي تحسن في أحوال النازحين الروهينجا المسلمين منذ زيارتها السابقة في يوليو للتحقيق بعد مزاعم إساءة معاملتهم من قبل الأغلبية البوذية في ولاية راخين فإن المملكة ترى أن هذا التوتر سيؤدي إلى تصاعد العنف وعمليات القتل والترويع ، وأن الأقلية المسلمة وغالبيتها بدون جنسية ، ستكون الخاسر الأكبر من قرار السلطات في ميانمار تجريد جميع حاملي بطاقات التسجيل المؤقتة من حقوقهم، ما يفاقم مشكلتهم في الوجود .

وأعرب عن قلق المملكة من هذا التمييز ضد المسلمين لحرمانهم من جنسيتهم الأصلية لأنهم مسلمين الأمر الذي يقلل من فرص التعايش السلمي بين أبناء الوطن الواحد ويعد تطورًا خطيرًا مناهضًا للقيم الإنسانية والحريات والتنوع الثقافي والتسامح واحترام حقوق الإنسان.

وأضاف أن هذا التمييز سيؤدي إلي تعميق مشاعر الكراهية وتأجيج الصراع بين أبناء البلد الواحد، ويهدم الجهود التي تبذل لتعزيز الحوار والتفاهم بين الشعوب .

وطالبت المملكة حكومة ميانمار بفعل المزيد لنشر مزيد من التفاهم والوئام بين الجاليات المختلفة في البلاد من خلال تفعيل العمل بمذكرة التفاهم مع منظمة التعاون الإسلامي وخطة العمل التي تهدف إلى تقديم المساعدات وإنشاء البنى التحتية من مدراس ومستشفيات في المناطق التي تقيم بها هذه الأقلية والسماح بالبدء في ذلك في أقرب فرصة وقد رصدت المملكة 50 مليون دولار لصالح هذه الغرض.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"نزاهة": تقارير دورية لكشف معدلات "الفساد".. و22 ألف بلاغ خلال 4 أعوام

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض - حياة الغامدي

أكد رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الدكتور أسامة الربيعة أن الجهات الحكومية كافة ملزمة بإعداد إحصاءات وتقارير دورية عن مشكلة الفساد، تتضمن حجم المشكلة وأسبابها وأنواعها، والحلول المقترحة، وتحديد السلبيات والصعوبات التي تواجه تطبيق الأنظمة، مبيّناً أن هناك قاعدة معلومات وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد تشتمل على رصد للبيانات والإحصاءات، وتوضّح حجم مشكلة الفساد في المملكة، مع إبراز أسبابها وآثارها.

وكشف الربيعة خلال مشاركته في المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد في الرياض أمس، أن عدد البلاغات التي تلقتها الهيئة خلال أربعة أعوام وصل إلى 22035 بلاغاً، منها 6905 ضمن اختصاص الهيئة، و15130 لا تدخل ضمن اختصاصها، مشيراً إلى أن ظهور صور ووسائل حديثة للفساد يتطلّب مراجعة وتقويم مستمرين للسياسات والخطط والأنظمة والبرامج والإجراءات المتعلّقة بمكافحة هذه المشكلة.

وذكر أن حساب إبراء الذمة الذي تم إنشاؤه عام 2006 تلقى 284 مليون ريال، لافتاً إلى أن الفساد مرتبط في بعض صوره بالأنشطة الإجرامية، وخصوصاً الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، منوهاً بأن تحقيق حماية النزاهة ومكافحة الفساد تتطلب تعزيز التعاون بين الدول، انطلاقاً من مبادئ القانون الدولي والمواثيق والمعاهدات الدولية، ما يسهم في تعميق الثقة بن الدول وتهيئة مناخ أفضل للعلاقات فيما بينها.

بدوره، أوضح وزير الإعلام السوداني السابق الدكتور علي شمو، أن محاربة الفساد تعدّ مسؤولية المجتمع المدني، إضافة إلى قادة المجتمع وأصحاب الرأي والشورى، معتبراً أن هذا الدور يشكّل مبدأ في جميع الدول التي ترتبط بنظام قيمي معين وأسلوب للحياة يخصها وتديره وفق نظامها الاجتماعي.

واعتبر عميد كلية الإعلام والاتصال في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتور عبدالله الرفاعي، أن جهود كشف الفساد تمثل وظيفة إعلامية أساسية تقوم بها وسائل الإعلام لخدمة المجتمع، مبيّناً أن التغيرات في مجال الاتصال الجديد عززت هذا الأثر وأكسبته انتشاراً واسعاً.

وتطرق المدير العام لقناة «العربية» تركي الدخيل في ورقته، إلى دور الصحافة في تأصيل قيم النزاهة ومكافحة الفساد، منوّهاً بأن للإعلام بصورة عامة دوراً في كشف الفساد وإيجاد توعية جماهيرية في المملكة على وجه الخصوص مع مقارنة أدوار الإعلام في بعض الدول العربية والعالمية.

السعودية تلوّح بمراجعة علاقاتها مع السويد

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»

أعرب خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود أمس (الإثنين)، عن شكره وتقديره لإخوانه وأبنائه شعب المملكة العربية السعودية على مشاعرهم الفياضة الصادقة تجاه الكلمة التي وجهها إليهم الثلثاء الماضي، سائلاً المولى عز وجل أن يعينه على ثقل الأمانة، وعِظم المسؤولية، وأن يمده بعونه وتوفيقه، لتحقيق المزيد مما يصبو إليه الشعب السعودي الوفي. وكان الملك سلمان حدد في كلمته المشار إليها موجهات السياسة الداخلية والخارجية للمملكة في عهده. وجدد مجلس الوزراء السعودي، في جلسته أمس برئاسة خادم الحرمين الشريفين في قصر اليمامة بمدينة الرياض، إدانة المملكة للتصريحات المسيئة لها الصادرة عن وزيرة خارجية مملكة السويد، التي تضمنت انتقاداً لأحكام النظام القضائي الإسلامي المطبق في المملكة، وتعريضاً بأسسها الاجتماعية. وانطوت على تجاهل للحقائق، وللتقدم الكبير الذي أحرزته المملكة على الأصعدة كافة، بما في ذلك المكانة المميزة التي حظيت ولا تزال تحظى بها المرأة في مختلف المجالات التعليمية والعلمية والصحية والاقتصادية والتجارية.

وشدد بيان مجلس الوزراء على أن المملكة العربية السعودية إذ يؤسفها صدور مثل تلك التصريحات غير الودية، لتأمل بألا تضطر في ضوء ذلك إلى إجراء مراجعة لجدوى الاستمرار في العديد من أوجه العلاقات التي تربط البلدين. وأورد بيان بثته وكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة أمس، تأكيد المملكة على أن ضمان استقلال السلطة القضائية مبدأ ثابت، ومرتكز رئيسي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وأن قضاءها القائم على الشريعة الإسلامية السمحة كفل العدالة التامة للجميع، وأن الكل متساوون، ولهم حق التقاضي والحصول على حقهم. وأضاف بيان تلاه وزير الثقافة والإعلام السعودي عادل الطريفي أن القضاء في المملكة يتمتع باستقلال تام، ولا سلطان عليه غير سلطان الشريعة الإسلامية، كما أن حرية التعبير مكفولة للجميع في إطار الشريعة الإسلامية، ولا يجب إضفاء ادعاءات غير صحيحة على القضايا ذات الحقوق الشخصية بين الأفراد، ومحاولة إخراجها عن سياقها القضائي.

وأوضح البيان أنه في مجال حقوق المرأة، فإن الشريعة الإسلامية تكفل المساواة العادلة بين الجنسين، ولا تفرق الأنظمة بين الرجل والمرأة، وفي مقدمها النظام الأساسي للحكم، الذي ينص في مادته الثامنة على أن الحكم في المملكة يقوم على أساس العدل والمساواة وفق الشريعة الإسلامية. وأضاف أن المرأة السعودية حققت إنجازات ملموسة في كثير من المجالات، مع حفاظها على هويتها الإسلامية والعربية، إذ تولت المرأة مناصب قيادية في القطاعين الحكومي والأهلي، إضافة إلى مشاركتها الفاعلة في مجلس الشورى، التي تفوق نسبة مشاركتها فيه نسب مشاركة المرأة في المجالس البرلمانية في الدول الأخرى.

وأكد مجلس الوزراء السعودي أمس أن الإساءة إلى النظم القضائية والأنماط الثقافية والاجتماعية لمجرد اختلافها مع النمط السائد في دول أخرى أمر يتعارض مع الأسس والمبادئ التي يقوم عليها المجتمع الدولي، التي تنادي بضرورة احترام الأديان والتنوع الثقافي والاجتماعي للشعوب. كما أن مبادئ الإسلام الذي يدين به حوالى 1500 مليون مسلم في العالم غير قابلة للمساومة، ويتعين احترام خيارات الشعوب الإسلامية، ومنهجها في الأخذ بكل أساليب النماء والتطور، وعدم إقحام أنظمتها وشؤونها لتحقيق أغراض سياسية داخلية، من السياسيين في أي دولة، لما في ذلك من تعارض مع الأعراف الديبلوماسية والعلاقات الودية بين الدول.

وفي المنامة، نددت وزارة خارجية مملكة البحرين بالتصريحات التي أدلت بها وزيرة خارجية السويد مارغو والستروم أخيراً أمام البرلمان السويدي ضد السعودية. وأكدت أن هذه التصريحات تعد تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية ومساساً مرفوضاً بسيادة المملكة العربية السعودية ونظامها القضائي، باعتبار أن أي تدخل في شؤون دولة عضو في مجلس التعاون لدول الخليج العربية يعد تدخلاً في شؤون دوله كافة.

الحياة AL HAYAT

أعضاء «شورى» ينتقدون أداء «البلديات» وتعثر مشاريعها

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م

ضغط هنا

الرياض - خالد العمري

أكد أعضاء في مجلس الشورى السعودي ضعف الخدمات البلدية وتعثر مشاريعها، مستشهدين بمعاناة المواطنين. وطالب العضو سلطان السلطان موظف البلدية بأن يعتبر نفسه «خادماً للمواطنين»، كي يقدم خدمات جيدة. ووجهوا انتقادات إلى

لجنة الحج والإسكان والخدمات التابعة لمجلس الشورى أمس (الإثنين)، لأنها لم تستضف مواطنين أو أعضاء مجالس بلدية، لتقديم رؤية واضحة للأعضاء، قبل أن تقدم إليهم تقرير وزارة الشؤون البلدية والقروية لمناقشته. (للمزيد).
ورأى العضو اللواء عبدالله السعدون أن سفلتة الطرق هي أبرز مشكلات الخدمات البلدية المرتبطة مباشرة بالمواطن. وألمح إلى وجود شبهة فساد فيها. وقال: «تعاني البلديات من عدم وجود تنسيق بين الجهات الخدمية في ما يتعلق بسفلتة الطرق، ويستثنى من ذلك اجتهاد بعض رؤساء البلديات. وطالب السعدون اللجنة الشورية باستضافة سكان أحياء جنوب الرياض لمعرفة معاناتهم من سوء الطرق والمشاريع البلدية المهملة منذ أشهر، قبل قدوم موسم الأمطار الذي قد يهدد حياتهم.
واعتبر أعضاء أن ضعف رواتب المهندسين هي المشكلة، على رغم أنهم يشكلون العمود الفقري لأعمال البلديات والأمانات، وأن هذا الضعف تسبب في إسناد مهمة الإشراف على عشرات المشاريع إلى وافدين غير أكفاء. ولفت العضو حامد الشراري إلى أن ضعف الرواتب والحوافز المالية غير جاذبة للمهندس السعودي الكفء للعمل في الوزارة، مطالباً مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بتفعيل الكادر الهندسي الذي أقره مجلس الشورى عام 1429هـ.
وجدد عدد من أعضاء مجلس الشورى مطالبتهم بإنشاء وزارة مستقلة للبيئة، بسبب قلة المتخصصين في الإصحاح البيئي بوزارة الشؤون البلدية والقروية، واعتبروا ذلك سبباً لانتشار الأمراض والأوبئة، وأنواع الإنفلونزا في الأعوام الأخيرة، طبقاً للعضو عبدالله الفيفي.
وذكر العضو سعد الحريقي أن عدد المراقبين الصحيين في بلديات المملكة لا يتلاءم مع عدد المطاعم والمنشآت، إضافة إلى أن البلديات توكل المهمة إلى غير المتخصصين، الذين يكتفون بفحص الشهادات الصحية، من دون التأكد من جودة الغذاء، وأسلوب التخزين، والنظافة.

• جهات مختصة" تطالب 4 قطاعات حكومية بـ• التكامل" لتوفير الحماية لـ• المرأة"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
اضغط هنا

المدينة المنورة - إبراهيم الجابري
طالبت جهات مختصة بضرورة ترسيخ أسس العمل المتكامل بين قطاعات (حقوق الإنسان، الشرطة، الشؤون الاجتماعية، الصحة) لتحقيق الهدف الأسمى في توفير الحماية للنساء، والتكاتف والتنسيق بين الحكومات ومؤسسات المجتمع لتفعيل القوانين الداعمة لحماية حقوق المرأة، وعزيز دور المؤسسات التعليمية في نشر الوعي الثقافي الإسلامي بحقوق المرأة.
وأكدت من خلال جلسة النقاش التي نفذت في مقر فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بهدف تسليط الضوء على دور الجهات الحكومية والحقوقية تجاه قضايا حقوق المرأة، وإيجاد آلية مشتركة لتعزيز حماية حقوق المرأة، ودور الجمعية الوطنية تجاه قضايا المرأة وحقوقها عند التبليغ والقبض والتوقيف، إضافة إلى معرفة حقها في الرعاية الاجتماعية ونظام الحماية من الإيذاء ولائحته التنفيذية، على ضرورة تطوير قدرات الموظفين في القطاعات المهنية العاملة على تقديم الخدمات للنساء وزيادة تأهيلهم لتقديم خدمات تنسجم مع المعايير الحقوقية وأكثر تحسساً لتلبية حاجات النساء في التمكين الحقوقي من خلال إقامة الدورات التدريبية القانونية.
وشدد ممثلو الجهات المختصة المتمثلة في الشرطة والإشراف والاجتماع و«السجون» و«الصحة» وكلية الحقوق بجامعة طيبة ومؤسسات المجتمع المدني على ضرورة تخليص المجتمع من العادات والتقاليد التي تحرم المرأة من حقوقها الشرعية والنظامية، من خلال برامج توعوية وإعلامية موجهة للمجتمع وإيجاد تعاون مشترك مع إدارة حقوق الإنسان بإدارة الشؤون القانونية بشرطة المنطقة.

من جهته، أكد المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة المدينة المنورة شرف القرافي أن المملكة وفرت للمرأة الحماية الاجتماعية القانونية وأرست مبدأ المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص بين الجنسين وعززت من وجودها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتشارك في مسيرة التنمية، إذ نالت حقوقها في التعليم والالتحاق بالدراسات في المؤسسات التعليمية كافة والتساوي في فرص المشاركة في الأنشطة والحق في العمل والحق في الضمان الاجتماعي.

وقال: «إننا نرفض بشدة أن ينظر إلى المرأة السعودية بأنها مستضعفة منتهكة حقوقها فهي مكرمة في الشريعة الإسلامية وفي الأنظمة وفي مجتمعها، ولم تقتصر المملكة في كفالة حقوق المرأة وتمكينها في الداخل حتى بلغت المرأة السعودية سقف الطموح بل امتد ذلك إلى دعم قضايا المرأة الخارجية، ولا سيما في مناطق الحروب والنزاعات، والتخفيف من معاناة النساء في مخيمات اللجوء، فهناك أكثر من مليون امرأة لاجئة عملت المملكة على توفير الحقوق الأساسية لهن كالحق في المأوى والغذاء والعلاج والملبس والمسكن، ولكن هناك ظروفاً تحجب المرأة من الاستفادة من الحقوق المتاحة لها في المجتمع تكون خاصة بجهلها بهذه الحقوق وعدم معرفتها بالجهات الحقوقية والقضائية الموجودة أو بسبب النظرة التى خلفتها إيديولوجية الموروث الاجتماعي السلبي».

وتناولت جلسة النقاش الحقوق القانونية للسجينات ودور الجامعات في نشر الثقافة الحقوقية بين الطالبات.

"الخارجية": مركز هاتفي لمساعدة المواطنين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1030603

الرياض - واس:

دشن صاحب السمو الأمير محمد بن سعود بن خالد وكيل وزارة الخارجية لشؤون المعلومات والتقنية، امس، مركز الاتصال الموحد للوزارة في مرحلته الأولى، للعمل على دعم ومساعدة المواطنين عند الحالات الطارئة التي قد تواجههم -لا سمح الله- أثناء وجودهم خارج المملكة. ويهدف المركز لتسهيل وتيسير تواصل المواطنين مع بعثات خادم الحرمين الشريفين في الخارج، وتسريع عملية استقبال وتسجيل البلاغات، فضلا عن دعم وتوفير الدعم والمساندة في الحالات الطارئة للمواطنين خارج المملكة على مدار الساعة، ورفع مستوى كفاءة العمل والأداء لدى بعثات خادم الحرمين الشريفين من خلال تنظيم وإدارة البلاغات وتصنيفها. وخصّصت وزارة الخارجية رقم الاتصال (920033334) لاستقبال البلاغات، ومن ثم إحالتها للبعثة المعنية التي ستقوم بدورها بالتواصل مع المواطن المتصل ومعالجة الحالة ومتابعتها، وسيكون تشغيل المركز على مراحل تبدأ المرحلة الأولى بدول مجلس التعاون الخليجي واستراليا ثم بقية دول العالم لاحقا بناء على خطة زمنية يتم الإعلان عنها في حينه.

أكدتا أن العقوبات ستطال جميع الأطراف المخالفة

"الداخلية" و"العمل" تواصلان حملات التفتيش على مخالفي نظامي العمل والإقامة

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1030632

الرياض - فهد اللويحق

نفذت وزارتا الداخلية والعمل بدءا من الأسبوع الماضي حملات التفتيش في جميع مناطق ومحافظات المملكة بآليات جديدة تقضي بتطبيق الأنظمة والتعليمات بحق المُخالفين لنظامي العمل والإقامة. وأكدت الوزارتان انه لن يكون هناك تهاون في تطبيق النظام بحق المخالفين، وان المسؤولية يتحملها الجميع في سبيل تحقيق أنظمة العمل والإقامة، وتطبق العقوبات بحق كل أطراف المخالفات سواء كان العامل المخالف أو من يقوم بتشغيله أو نقله أو إيوائه والتستر عليه من المُنشآت أو الأفراد. وشددتا بأن الجزاءات تطال كل من يترك عمالته يعملون لحسابهم الخاص، وكل من يقدم لهم أي وسيلة من وسائل المساعدة، وكذلك المُستقدمين الذين لم يبلغوا عن تأخر من استقدموهم عند المغادرة في الوقت المحدد لمغادرتهم، كما ان فرق التفتيش ستقوم بضبط الوافدين الذين يعملون لحسابهم، والمتغيبين عن العمل، والمتأخرين عن المغادرة من القادمين بتأشيرات حج أو عمرة أو زيارة بأنواعها أو للسياحة، أو للعلاج، أو للعبور، والمتسللين، وسيتم إيقافهم في مواقع مخصصة للإيواء، لحين استكمال الإجراءات النظامية لتنفيذ إيقاع العقوبات بحقهم من قبل اللجان القانونية بالجوازات ومن ثم ترحيلهم. في الوقت الذي قد بلغت إحصائية إجمالي من تم ترحيلهم لعام 1435ه حوالي (722,836) مرحل ما بين مخالف ومتسلل وغيرها.

مدير عام الجوازات: مصلحة الوطن تتطلب استمرار الحملات للقضاء على المخالفات

مدير الجوازات: ننفذ توجيهات حكومتنا بكل دقة

من جهته، قال مدير عام الجوازات اللواء سليمان بن عبدالعزيز اليحيى تعمل كل من وزارتي العمل والداخلية بجميع قطاعاتها على إنفاذ توجيهات الحكومة الرشيدة الصادرة بعد بداية الحملات التفتيشية مطلع العام الماضي والتي كان مضمونها هو الاستمرار بالحملات وعدم ربطها بأي فترة زمنية لما لها من مصلحة عامة تعود للوطن والمواطن والمقيم النظامي في المملكة وإنفاذا لتلك التوجيهات فالحملات الأمنية لم تتوقف ونتائجها المعلنة بشكل دوري عبر بوابة وزارة الداخلية الإلكتروني دليل كبير على تضافر تلك الجهود ونحن حاليا نعمل مع شركائنا على الاستمرار ومضاعفة الجهد للقضاء على أي مخالفة لنظام الإقامة او العمل.

وأضاف اللواء اليحيى: بأن المديرية العامة للجوازات هيأت جميع إمكاناتها للقيام بدورها على أكمل وجه حيث دعمت جميع إدارات الوافدين التابعة لها في مواقع استقبال المخالفين بالكوادر البشرية والتقنية التي تضمن إن شاء الله سرعة قيامها بدورها على أكمل وجه كما أنها أعدت خطة تفصيلية توضح دور كل إدارة من إدارات الجوازات في هذه الحملات للالتزام بها وتنفيذ مضمونها وهذه الخطة تضمنت الدور الذي تقوم به جوازات المناطق والإدارات المختصة في المديرية العامة للجوازات لدعم جوازات المناطق ونحن ولله الحمد على أكمل استعداد لاستقبال المخالفين وسرعة إنهاء إجراءاتهم بأقصى سرعة.

وعن دور الجوازات قال اللواء اليحيى: دور المديرية العامة للجوازات يبدأ بعد أن تقوم الجهات المختصة المتمثلة بالأمن العام وفرق تفتيش وزارة العمل بضبط المخالفين وإحالتهم لموقع الاستقبال المهيأة لهم حيث تبدأ إدارات الوافدين بالجوازات باستقبالهم ومن ثم التأكد من المخالفة وتسجيل الخصائص الحيوية للمخالف شاملةً بصمة الأصابع وقزحية العين وصورة الوجه وذلك على نظام آلي خاص بالمخالفين وبعد تسجيل المخالف وخصائصه الحيوية يتم إحالته إلى قسم التحقيق في

إدارات الوافدين حيث يتم معرفة تفاصيل المخالفة واستدعاء الأطراف الأخرى إن وجدوا واستكمال التحقيق بجميع تفاصيله وتحديد المخالفة وملابساتها وبعد ذلك تحال إلى اللجان الإدارية في إدارات الوافدين التابعة للجوازات حيث يتم إصدار القرار الإداري بحق المخالف والذي يتضمن العقوبة المترتبة على مخالفته ويتم متابعة تنفيذها وجميع المخالفين من الوافدين يتم اتخاذ إجراءات ترحيلهم فور صدور القرار الإداري حيث يبدأ قسم السفر بإكمال إجراءات ترحيلهم بما يشمل إصدار تذاكر السفر والتسجيل في النظام الآلي لضمان عدم عودة المخالف والتنسيق مع سفارة بلاده في حالة عدم حمل المخالف لوثيقة سفر صالح وهنا أود التأكيد على أن تعاون تلك السفارات بسرعة إصدار الوثائق لمواطنيها هو المحدد الأول لمدة بقاء المرحل في مواقع استقبال مخالفي نظامي الإقامة او العمل.

اللواء سليمان اليحيى

وعن أهداف الحملات قال اللواء اليحيى: ان الهدف من الحملات الأمنية يتمثل بالمصلحة العامة على الوطن والمواطن والمقيم النظامي فإن هذا يوضح لنا أهمية دور الإعلام والمواطن في هذه الحملات فالإعلام لا بد أن يكون مساندا بكل إمكاناته لتوعية المجتمع بأهمية الفوائد الاقتصادية والأمنية التي ستعود على الوطن من إجراء تلك الحملات كما أننا نأمل من الإعلام المساعدة في نشر المخالفات والعقوبات المترتبة عليها وقد تم عمل حملة إعلامية من قبل وزارة الداخلية ووزارة العمل في هذا الخصوص وأطلقت تحت مسمى (كن نظامي) ولكن دور الإعلام كبير جدا في إيصال تلك الرسائل ورفع درجة الوعي لدى الجميع وبالنسبة للمواطن فإننا نأمل منه التعاون معنا بعدم المخالفة والتواصل مع الجهات المختصة للإبلاغ عن أي مخالفات يلاحظها كواجب وطني عليه سيلمس نتائجه الطيبة على نفسه وعلى مجتمعه.

العميد العتيبي: العقوبات تصدر من قبل اللجان الإدارية

وعن استعدادات الجوازات للحملة الأمنية في مرحلتها الثانية قال مدير الإدارة العامة للشؤون القانونية والتعاون الدولي العميد محمد بن مسلم العتيبي: أن قطاع الجوازات أكمل استعداداته لأداء المهام المناطة به، للحملة الأمنية المشتركة من خلال قيام إدارات الوافدين في المناطق والمحافظات استقبال واستلام من يتم القبض عليه من المخالفين لنظام الإقامة والعمل وتطبيق النظام بحقهم، وكذلك بحق الأطراف الأخرى التي ساهمت في المخالفة سواء بتشغيل العمالة المخالفة أو إيوائهم او التستر عليهم، او نقلهم داخل المدن وخارجها، وتعمل اللجان الإدارية على تطبيق التعليمات التي نصت عليها الأنظمة واللوائح والأوامر السامية الكريمة والقرارات الوزارية، وكذلك ما تضمنته من عقوبات بحق من تثبت مخالفته بأنظمة الإقامة والعمل، كذلك عقوبات مخالفي قواعد التعامل مع الوافدين من مخالفي الأنظمة، ويتخذ بحق المخالف عدد من الإجراءات المتتابعة المترابطة زمنيا وإجرائيا تسير وفق نسق محكم منذ لحظة القبض وضبط المخالفة، ومن ثم تسليم المخالف إلى اللجان المكلفة لفرز المخالفين واستلامهم في إدارات الوافدين بالمناطق والمحافظات، وإيداع المخالف في دور التوقيف المخصصة، ومن ثم ينتقل ملفه الى قسم التحقيق المكلف بإجراء التحقيق الوافي والمفصل مع المخالف، واستدعاء الأطراف الأخرى التي ساهمت في المخالفة، إما بالنقل او الإيواء او التستر او تشغيل المخالف او عدم الإبلاغ عنه وفق ما نصته عليه الأنظمة.

وتابع: ويتولى قسم التحقيق إعداد لائحة الاتهام وإحالة المخالف الى اللجان الإدارية التي تقوم بإصدار قرارات إدارية بحق المخالفين تتضمن عقوبات تتنوع وتتدرج في شدتها بين السجن والغرامة المالية والترحيل للوافدين والتشهير ومصادرة وسيلة النقل المستخدمة في نقل المخالفين، ويحال بعد ذلك ملف المخالف الى قسم التنفيذ لتطبيق العقوبات التي أصدرتها اللجان الإدارية، كما تقوم اللجان الإدارية بالرفع الفوري لنسخة القرار الصادر بحق المخالف لطلب التأييد وذلك من خلال البريد الالكتروني الذي يربط اللجان بالمناطق والمحافظات باللجنة العليا بالمديرية العامة للجوازات، والتي تتولى تدقيق القرارات وإعداد مشروع قرار التأييد الوزاري ورفعه لمقام الوزارة آليا لتصديق واعتماده من صاحب الصلاحية.

وعن العقوبات المقررة على المخالفين والمدة المحددة للإبعاد؟ قال العتيبي: تطبق اللجان الإدارية العقوبات على المخالفين بقواعد التعامل مع الوافدين من مخالفي الأنظمة التي نص عليها القرار الوزاري الصادر من سيدي صاحب السمو الملكي ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية حفظه الله، ونص القرار الوزاري على المخالفات والعقوبات المقرر له مع مراعاة ان الغرامات تتعدد بتعدد الأشخاص ويرحل الوافد المخالف عقب تطبيق العقوبة ويمنع من دخول المملكة وفقا للمدد المحددة نظاما، ولا يجوز الإطلاق ولو بالكفالة ممن يتم إيقافه لارتكابه إحدى هذه المخالفات، كما تطبق على مرتكبي أي مخالفات أخرى لم ينص عليها في هذا القرار العقوبات المقررة في نظام الإقامة والتعليمات والقرارات الملحقة به، وتنظيم معاملة القادمين للمملكة بتأشيرات دخول للحج او العمرة وغيرها، وقد تضمن القرار الوزاري عقوبات مخالفي قواعد التعامل مع الوافدين من مخالفي الأنظمة على التفصيل الوارد بالجدول المرفق وتتحفظ الإدارة العامة للشؤون القانونية والتعاون الدولي على إدراج الجدول ضمن التصريح في الجريدة باعتباره جدولا إرشاديا يقصد عدم تفاوت العقوبات بين اللجان والإدارية.

السفارة اللبنانية في الرياض تحتفي بالوزير ريفي

وزير العدل اللبناني: أنجزنا 90٪ من قضايا السجناء السعوديين

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1030829

الرياض - علي الحضان عدسة - عمار الملحم
احتفلت السفارة اللبنانية بمعالي وزير العدل اللبناني اللواء أشرف ريفي الذي يزور المملكة حالياً للمشاركة في مؤتمر مكافحة الفساد (مسؤولية الجميع).
وكان في استقبال الوزير ريفي، السفير اللبناني لدى المملكة عبدالستار عيسى الذي رحب بمعاليه وشكر الحضور على تشريفهم حفل السفارة.
وفي تصريح ل "الرياض" عن أعداد السعوديين المسجونين في لبنان أشار وزير العدل اللبناني إلى أنه لا توجد احصائية دقيقة والأعداد محدودة جداً جداً ولدينا تعاون مع السفارة السعودية في بيروت فيما يخص السجناء، وكذلك مع الأجهزة القضائية والأمنية في المملكة ولبنان.
وأوضح اللواء ريفي أن هناك طلبات استرداد تردنا ونقوم بتلبيتها من خلال نقل الموقوفين للمصلحة اللبنانية السعودية مشيراً إلى أنه لايزال هناك قسم قليل من المسجونين السعوديين قيد المحاكمة وفي حال انتهاء محاكمتهم سيتم نقلهم.
وعن امكانية التسريع في اطلاق سراحهم باعتبار الوضع الأمني في لبنان أشار وزير العدل إلى أن القضاء في كل دول العالم بطيء وكما تعلمون ليس هناك قضاء يستعجل على حساب الحقيقة فدائماً القضاء في ملفاته بطيء، ونحن في القضاء اللبناني أنجزنا 90% من القضايا المؤخرة وتبقى لدينا حوالي 10% يفترض خلال الأشهر المقبلة الانتهاء منها وانجازها.

أمير الرياض: الحفاظ على البيئة مسؤولية الجميع

استقبل بندر بن سعود والشعيبي

مصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
اضغط هنا

واس – الرياض
استقبل صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض في مكتب سموه بقصر الحكم أمس صاحب السمو الأمير بندر بن سعود بن محمد رئيس الهيئة السعودية للحياة الفطرية.

وفي بداية الاستقبال قدم سمو رئيس هيئة الحياة الفطرية إيجازًا لسمو أمير الرياض عن اهتمامات الهيئة بالبيئة الطبيعية للنباتات والحيوانات والعمل على إنمائها في مواطنها الطبيعية بإقامة محميات إضافة إلى تشجيع وإجراء البحوث العلمية في الحياة الفطرية وإصدار أنظمة وتعليمات بالتعاون مع وزارات وهيئات حكومية وغير حكومية للمحافظة على البيئة في المملكة.
وثمن الأمير فيصل بن بندر من جهته جهود القائمين على الهيئة الفطرية مؤكدًا أهمية الحفاظ البيئة وتنوعها الإحيائي لافتًا إلى أن مسؤولية الحفاظ عليها لاتقتصر على المؤسسات بل مسؤولية مجتمع وأفراد لإعمار البيئة والحفاظ على الموروث الفطري.
من جهة أخرى استقبل سموه أمس مدير عام معهد الإدارة العامة الدكتور أحمد بن عبدالله الشعيبي يرافقه نواب المعهد.
وفي بداية الاستقبال قدم الدكتور الشعيبي شرحًا لسمو أمير منطقة الرياض عن رؤية المعهد في الشراكة مع الأجهزة الحكومية في التنمية الإدارية بالتأهيل والتدريب الذي يسهم في تطوير الأداء الوظيفي.

المدينة

"الصحة" تحدد 6 ضوابط لتجويد الخدمة بالمستشفيات والمراكز

مرغلاني: دوام السبت وفقا للاحتياجات

مصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
اضغط هنا

أحمد الجهني – جدة
حددت وزارة الصحة 6 ضوابط لتطبيق دوام السبت بالمستشفيات والمراكز الصحية تتضمن: تمديد وقت العيادات حسب حاجة كل مرفق، والاستفادة من جراحة اليوم الواحد ورفع النسبة في كل مديرية حسب قوائم الانتظار، وتشكيل فريق قوي للتدخل السريع في كل مستشفى، وتحفيز الأطباء ماديا، وتقليل إجراءات الدخول والخروج، والبدء في العمليات مبكرا.
ووجهت الوزارة مديرياتها لتطبيق حزمة من الطرق والأساليب الإدارية واختيار ما يناسب كل مديرية وفقًا لجميع الاحتياجات الفعلية، في سبيل زيادة فاعلية الأداء في المستشفيات وتجويد خدماتها، مبينة أن سلسلة هذه الطرق والأساليب اختيارية تقوم كل مديرية بعد دراسة متأنية باختيار أنجحها لخدمة المريض وتلبية احتياجاته وكسب رضاه.
وتأتي في مقدمة هذه الحلول: العمل بأسلوب تمديد وقت العيادات الخارجية بالمستشفيات حسب حاجة كل مرفق صحي حتى الساعة الخامسة والنصف مساءً، بما في ذلك إمكانيات العمل في فتح العيادات يوم السبت أو العمل من الخامسة إلى الثامنة مساءً وفقًا لحجم قوائم الانتظار بكل مستشفى.
كما وجهت الوزارة ضمن حزمة الإجراءات العاجلة المديريات الصحية، للعمل على إمكانية الاستفادة من أسلوب جراحة اليوم الواحد ورفع النسبة في كل مديرية حسب قوائم الانتظار ومتطلبات العمل العلاجي، إلى جانب تأكيد الوزارة بضرورة تشكيل فرق للتدخل السريع في كل مستشفى للتجاوب مع الحالات الحرجة بما في ذلك التي توشك أن تدخل مرحلة التوقف القلبي الرئوي.
وتضمنت الأساليب الإدارية المقترحة إدخال برنامج متابعة وزيادة إنتاجية الأطباء من خلال حث الأطباء على زيادة الإنتاجية مع تحفيزهم ماليًا والنظر في تفعيل عيادة الموظفين في المستشفى للنظر في تكرار الإجازات المرضية، وتقليل سلسلة إجراءات الدخول وخروج المرضى المنومين من خلال إنشاء قاعات المغادرة وقسم خروج المرضى (Discharge lounge)، بالإضافة إلى إمكانية البدء في العمليات مبكرًا حتى آخر ساعات عمل الأطباء واستخدام غرف العمليات بأقصى طاقاتها، مع الاستفادة من برامج رفع مستوى الجودة وسلامة المرضى بتكثيف التدريب.
وتأتي هذه الخطوة تأكيدًا لسعي الوزارة للتقليل من الازدحام في العيادات الخارجية في المستشفيات المزدحمة وأقسام الأشعة بحيث لا تتجاوز المواعيد في العيادات الخارجية والعمليات عن أسبوعين، والأشعة و MRI و CT عن أربعة أسابيع.من جته اكد الدكتور خالد المرغلاني المتحدث الرسمي لوزرة الصحة ان دوام السبت سيكون اختيارا وفقا للاحتياجات.

السعودية": لم نوقف تخفيض المعوقين

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150317/Con20150317759380.htm

سعيد آل منصور (جدة)

أكد مساعد مدير عام الخطوط السعودية للعلاقات العامة عبدالرحمن بن حمد الفهد أن «السعودية» لم توقف ميزة التخفيض الممنوح لذوي الاحتياجات الخاصة ومرافقيهم، مؤكدا أن التخفيض لا يزال يمنح كما هو معمول به سابقا.

وبين أن العمل يجري وبشكل مستمر على تحسين الأداء ووضع آلية مرنة لإصدار التذاكر بشكل عام، مع العلم بأن النظام الجديد للحجز أتاح سعة مقعدية ساعدت في تسهيل عملية الحصول على المقاعد وأصبحت متاحة لعدد أكبر من المسافرين.

وكانت (عكاظ) قد نشرت معاناة عدد من ذوي الاحتياجات الخاصة مع عملية الحجز وفق الآلية الجديدة التي لا تتيح لهم - على حد قولهم - فرصة إصدار التذاكر بشكل سريع، مطالبين الخطوط السعودية بمنحهم الوقت الكافي (يوم كامل كأقل تقدير)، كما يأملون أن يكون هناك ربط في النظام (السستم) بين وزارة الشؤون الاجتماعية والخطوط السعودية لمعرفة وضع المسافر والتعريف به كمسافر من ذوي الاحتياجات الخاصة لتجهيز مقاعدهم والخدمات المساندة لهم قبل وقت كاف.

وتحدث لـ(عكاظ) عدد من أولياء الأمور مطالبين بإعادة ميزة التخفيض للمعوق ومرافقه، وهي ما أكد مساعد مدير عام الخطوط السعودية على استمرارها.

رسام" يوثق بيعة السمع والطاعة بـ10 لوحات حائطية داخل سجن الحائر

عمدة الموقوفين" للصحافة الأمريكية: الكيل بمكيالين في سجونكم فهل أنتم كاتبون ؟

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150317/Con20150317759504.htm

نفذ الجولة: علي بن غرسان

حين تتحول الصحافة لمجرد محاولة أداة لتحقيق مآرب أخرى لا تمت للحقيقة بصلة وتقتصر تساؤلات أربابها عن مكامن الخلل في جهاز ما دون وضع المتلقي في صورة كاملة تمكنه من الحكم المجرد من العواطف، فإن تلك مؤشرات تقود صوب «أدلجة» المهنية لتحقيق مخطط ما.. هذا الانطباع تولد لي بعد لقائي «عمدة المطلوبين» الذي التقى أشهر صحافيي العالم، وأجرى معه مراسل الواشنطن بوست حوارا لم ير النور كاملا -كما قال لي «العمدة»، حيث صادرت الصحيفة حرية التعبير في نقل رأي «العمدة» وفرضت فيما نشرته قيوداً غير مبررة مكتفية بما رأته يتوافق مع نهج نشرها.

وكلنا يدرك أن الصحافة وسيط حيوي بين المجتمع والنظام السياسي يضمن التواصل البناء بينهما ويضمن درجة من الشفافية.. ونظرا لهذا الدور المميز للصحافة والإعلام يطلق عليها البعض «السلطة الرابعة» ويجعلنا ندور في ركض لا يعرف الهدوء في بلاط صاحبة الجلالة ومهنة المتاعب التي لن نسلم من «تهم» تلاحقنا هنا وهناك بشيء من المحاباة وهو خلاف ما نقوم به. والسؤال هنا أحيله للقارئ الكريم الذي دوما ما يردد «في الغرب حرية الصحافة»، ولعل فيما تتضمنه هذه الحلقة من حقيقة تكشف بعضا من التناقض.. سنورد كل ما جرى في سجن الحائر وبتجرد، ولن نطلق أحكاما، فالمتلقي لديه من الوعي ما يكفي لذلك.

•• وفي جولتي التي أتاح لي فيها المرافقون دخول أي موقع شئت، طلبت لقاء أحد أقدم الموقوفين في السجن، كان اسمه قد تردد لي غير مرة مع بعض ممن سبق لي أن أجريت معهم لقاءات صحافية من الموقوفين، يعد أحد أبرز المطلوبين في قائمة الـ85 الشهيرة وهي من أقدم القوائم الأمنية، يلقبونه في السجن بلقب «العمدة» ويمشي في عنابر السجن بكل ثقة، يناديه كل من يراه من الموقوفين «مرحبا بالعمدة»، ويمتلك حضورا بينهم. حين التقيت به كان يمازح بعض الجالسين حوله، يداعبهم ويلاطفهم، صافحته، ورد لي التحية والترحيب ثم طلبت منه أن نمشي سويا في ممرات الجناح الذي يضم نحو 30 غرفة جانبية، لم يعارض الفكرة وشرعنا نتبادل أطراف الحديث أثناء السير، طلب مني أن أرمز له بحرفي (س.ق) وقال: «التعامل مع وسائل الإعلام يشعرنا بالرهبة أحيانا لاسيما حين يكون هذا التعامل قد يتسبب لك في حرج مع ذويك في الخارج أو مع الجهات الأمنية هنا، تعودت في هذا السجن الذي أمضي فيه الآن 12 عاما أن أكون صريحا، يا أخ علي ليس لدينا ما نخشاه هنا أو نخافه بعد ما مر بنا، ولا أعتقد أن خسائري قد تتجاوز ما جرى لي، لا بد أن نتفق أولا على أن ديننا وحكومتنا ووطننا لا مساومة فيها مطلقا، وقعنا في زلل وخطأ وعدنا للحق وتبنا إلى الله وهذا الكلام ورب الكعبة من قلوب صادقة، كل من تراهم من المتراجعين عن مواقفهم وأفكارهم يدينون بحب وافر لهذه البلاد وقيادتها، وربما رأيت وسمعت كل ذلك في أحاديث خلال جولتك في السجون».

لقاء الواشنطن بوست

•• يواصل العمدة الحديث ونحن في طريقنا لمجلس في أقصى الممر: «لا زالت الجهات المعنية ترى أن وجودي هنا ضرورة، نحظى هنا بخدمات راقية جدا، نتواصل مع من نحب من أقاربنا وأهلينا ونلتقي بعض الوفود الحقوقية والصحافية كان آخرها صحافي في صحيفة الواشنطن بوست، طلب لقائي ومعه المترجم، رحبت به وشرعنا في حديث طويل لكني رأيته يبحث عن أمور مثيرة وغريبة، جل أسئلته كانت منصبة حول التعذيب، وضياع الحقوق وعدم العدالة في السجن، وهنا أدركت أن هدفه ليس نقل الحقيقة التي تراها من عدل ورفاهية وتوفير بيئة إصلاح لا ينكرها إلا جاحد، عندها قلت له: آخر من يسأل عن العدالة والإنصاف أنتم، سجونكم تركت بقعة سوداء في جبين التاريخ، لماذا لم تحاول أن تكتب عن الظلم المنتشر في سجونك تلك، هل هذا استهداف لوطني الذي أرسى العدالة، حقوق الإنسان لديكم ضائعة مهانة، ولنا شواهد، فما فعلتموه في قضية حميدان التركي خير دليل وشاهد، هل تستطيع أن تنكر ذلك أو تكتبه؟ فيما تسمونه بحرية الرأي لديكم، ربما اختلفنا في بعض المواقف سابقا لكن نظل نختلف ونتفق في إطار داخلي لا نريد أن يتدخل فينا الغير وإذا كنت تملك شجاعة ونزاهة صحافية فاكتب كل هذا الكلام في صحيفتك الأمريكية، أتمنى أن تجري مقارنة بين سجون المملكة التي تراها وسجونكم المليئة بالمظلومين والمعذبين».

زيارة اللجان العدلية

•• يتبسم العمدة ويطلب مني بعدها الجلوس في المجلس، ويواصل الحديث: «تخيل أن ما تفوهت به لم ير النور في صحافتهم، لم يكتب كلامي هذا وتجاهله؛ لأنهم لا يريدون لنا الخير ولا بدولتنا الخير، لست في مهمة أن أكون محاميا عن وطني لكني أقول الحق والحقيقة التي لا يريدها البعض، يجب أن يدرك الجميع أن الموقوفين هنا ليس كلهم على تصنيف واحد وهذا من أبرز الأشياء التي نتمنى نقلها، هناك من عاد وتراجع وفي طور معالجة ملفه وهناك من لا يزال فلم يأخذ كل بجريرة الآخر عند المجتمع والآخرين، هناك مطالب لا ينبغي أن أتجاوزها لاسيما وأنت بيننا ونثق أنك ستوصل صوتنا، وزارة الداخلية قدمت لنا كل التسهيلات لكن لا تزال بعض الوزارات لم تسمع منا ما نريد، نحن أبناء وطن ونحن مخطئون تائبون، إن لم يتساعد معنا الجميع فلمن نذهب؟، نتمنى أن يصل صوتنا لهم وتكون هناك مساحة لنا في مسائل العفو».

رسام الحاير

•• تناولت القهوة العربية مع «عمدة المطلوبين» وطلب مني أن أرافقه لغرفة أحد الموقوفين الذي امتهن الرسم للتعبير عن أحاسيسه ورفاقه، قال لي ونحن نقصد غرفة الموقوف «خ.الدحيم»: «سترى ما يسرك فهذا رجل يتولى ترجمة كل مشاعرنا في لوحات فنية فريدة»، وبالفعل وصلت والعمدة للغرفة، كان يجلس الدحيم فيها أمام لوحة شرع في رسمها. رحب بنا وقال: «قضيت أعواماً هنا وحكمت بـ 11 عاما على ذمة قضية أمنية، وكما أسمع أني سأطلق قريبا حيث أوراقي في طور الإجراءات، 8 سنوات قضيتها في السجن بلا زيارة من قبل أسرتي التي ظلت مختلفة معي، ولم يتم الصلح سوى في السنوات الأخيرة، تلك السنوات العجاف التي قضيتها في السجن ودون زيارة لأحد من أهلي جعلتني أبحث عن متنفس لكل ما عانيته من مشاعر حزن وأسى على حالي، لم أجد غير الرسم والريشة فتعلمت رويدا رويدا حتى صرت من المبدعين في

هذا الجانب وفرت لي إدارة السجن كل ما أريده من طلبات فتطورت موهبتي، ولك أن تشاهد هذه اللوحات التي عبرت فيها عن مشاعر الحزن برحيل القائد الوالد الملك عبدالله بن عبدالعزيز وهي بمثابة رسالة عزاء منا للوطن والقيادة، والرسالة الثانية التي حرصت عليها هي مبايعة ولاء على السمع والطاعة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي العهد الأمير مقرن بن عبدالعزيز وولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز، انتهيت من عدة لوحات منها وطلبت أن ترسل لولاة الأمر».

لوحة للمشاركة الوجدانية

•• قبل أن نغادر غرفة رسام الحاير، تأملت بعض لوحاته التي فيها بعض العمق في الفكرة والرؤية، منها تلك اللوحة التي علقت في ممر الجناح، كانت لوحة تعبيرية عن مشاركة السجناء لموقوف خرج لظرف عزاء بعد وفاة والده قبل أيام، يقول الدحيم: «كان يأمل أن يعود لحياته الطبيعية بعد الإطلاق ويعيش مع والديه وأسرته لكن الموت كان أسرع حيث خطف والده فجأة قبل أيام وحين جاءه الخبر انخرط في موجة بكاء قبل أن يسمح له بالمغادرة لقضاء أيام العزاء مع أسرته، لذا قمت بتجسيد ذلك الموقف الحزين في هذه اللوحة التي نالت إعجاب كافة الموقوفين وعلقناها في الممر بجوار غرفة الموقوف ليراها حين عودته ويدرك أننا معه كالجسد».

بعد هذه الجولة غادرت الجناح بعد أن ودعني العمدة ورفاقه بكل حفاوة وهنا قال لي العمدة مذكرا: «الصحافة أمانة، نتمنى أن يكون لقاؤنا بك مثمرا ومنصفا، اكتب ما رأته عيناك، ولا تأخذ في الحق لومة لائم، انقل الواقع من خدمات راقية وحفظ للحقوق حتى وإن لم يصدق الناس فالصدق منجاة، وداعا».

اجتماع خليجي يبحث لائحة سلوكيات التمريض

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150317/Con20150317759394.htm

حسين هزازي (جدة)

تناقش اللجنة الفنية الخليجية، تحديث كتاب واقع ومستقبل التمريض بدول مجلس التعاون وكتاب لائحة سلوكيات مهنة التمريض.

كما تناقش اللجنة في اجتماعها الثلاثين غدا وبعد غد في جدة تحت شعار «التمريض بين التقدم التقني والبعد الإنساني» برعاية وكيل الوزارة للصحة العامة والعضو التنفيذي لمجلس وزراء الصحة بدول مجلس التعاون الدكتور عبد العزيز بن عبدالله بن سعيد، تناقش الخطة الاستراتيجية الخمسية للتمريض للفترة من 2011-2016، واستضافة دولة قطر لفعاليات المؤتمر الثاني للجنة الفنية الخليجية للتمريض خلال شهر نوفمبر 2016م.

مطالبات بتشريعات تحمي المجتمع إلكترونيا

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=217723&CategoryID=5

طالب نائب وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالله الجاسر بضرورة سن تشريعات للإعلام الإلكتروني تضمن للمجتمع حقوقه في حال تعرض أي شخص للإساءة من خلال القنوات الإعلامية بمختلف أنواعها.

واتهم الجاسر قنوات - لم يسمها ومواقع التواصل الاجتماعي - بأنها منصات تتعمد تصيد أخطاء الشخصيات وزلاتهم والإساءة لهم، الأمر الذي عدّه ملحا لسن التشريعات التي طالب بها خلال ترؤسه أمس إحدى جلسات المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد في الرياض.

أما عميد كلية الإعلام والاتصال بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتور عبدالله الرفاعي فعدّ جهود كشف الفساد وظيفة إعلامية أساسية تقوم بها وسائل الإعلام لخدمة المجتمع، وأن وسائل التواصل الاجتماعي عززت من جهود كشف صور الفساد وحققت انتشارا واسعا.

وأكد الرفاعي في ورقة بعنوان "شبكات التواصل الاجتماعي بين الشفافية والحوكمة" التي قدمها أمس في ختام فعاليات المؤتمر أن هذه الممارسات التي يقودها المجتمع عبر مواقع التواصل الاجتماعي اتسمت بعدد من الانتهاكات الواضحة لمفاهيم وممارسات العمل الإعلامي السليم من حيث ضعف الجانب المهني والتوثيقي وقابليتها للتلاعب في مضامينها لتصدير الأزمات، في ظل حالة تصاعدية من رغبة الشباب في القيام بدور الناشط المؤثر قائد التغيير.

وأضاف الرفاعي أن جهود مكافحة هذه الظاهرة وتقويضها أسفرت عن آثار سلبية لم تساعد إلا في تعزيزها وتطرفها، الأمر الذي ينبغي معه وضع سياسات عامة تقوم على تحويل هذه الظاهرة إلى عمل إيجابي يتكامل وجهود مكافحة الفساد الذي تقوم به الدولة على نحو مباشر. وأشار إلى تقرير منظمة الشفافية الدولية وما رصده من تقدم ملحوظ في جهود مكافحة الفساد داخل السعودية، إذ احتلت المملكة المرتبة الثالثة عربيا، وتطورت أرقامها من 44 عام 2012 إلى 46 عام 2013 إلى 49 عام 2014. وجاءت المملكة في المرتبة الـ55 بين 175 دولة حول العالم، وهو ما يؤكد أن مكافحة الفساد والسعي إلى تحقيق النزاهة يسيران باطراد وإن شاب بعض جهودها البطء النسبي.

صحة حائل تحقق بوفاة مريضة ونسيان شاش في بطن أخرى

زوج المتوفاة: طلبت إخلاء جويا لزوجتي لكنهم رفضوا لتموت في الطريق

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=217669&CategoryID=3

حائل: سلطان العايضي

فتحت الشؤون الصحية بمنطقة حائل أخيرا تحقيقا في وفاة فتاة في العقد الثالث من عمرها، وذلك بعد إعطائها دما زائدا فور خروجها من جراحة ولادة قيصرية في مستشفى محافظة الحائط. وفقدت المريضة وعيها بعد إعطائها ذلك الدم ما أدى إلى تحويلها إلى مستشفى الملك خالد بحائل وتوفيت قبل وصولها، فيما ينتظر زوجها حاليا تشريحها وتشخيص أسباب الوفاة.

من جهته، أكد المتحدث باسم الشؤون الصحية بحائل المكلف متعب الضمادي أن الشؤون الصحية شكلت لجنة مختصة لبحث ملابسات القضية، وكشف الأسباب التي أدت إلى وفاة المريضة بعد إجراء الجراحة القيصرية لها بمستشفى الحائط.

من جانبه، قال زوج المتوفاة فهيد مربح ذهين الرشيدي لـ"الوطن" إن زوجته (31 عاما) أنجبت قبل ذلك طفلتين بولادتين طبيعيتين ولا تعاني من أمراض معينة حتى بعد ولادة ابنها عبدالرحمن يوم الأربعاء الماضي في جراحة قيصرية، مشيرا إلى أنها لم تأكل ولم تشرب لـ ٢٤ ساعة بعد نجاح الجراحة، ولكن في اليوم التالي وتحديدا في الساعة العاشرة صباحا بلغته شقيقته أن حالة زوجته انتكست بعد مضي خمس دقائق من إعطائها كيس دم ثالثا لتصاب بضيق تنفس واحمرار في الوجه ودخلت في حالة إغماء، لتنقل بعد ذلك إلى مستشفى الملك خالد إلا أنها توفيت قبل دخولها المستشفى. وأضاف: حاولت مع الجهات الصحية المختصة أن تنقل زوجتي على وجه السرعة إلى مستشفى أفضل وعن طريق الإخلاء الجوي إلا أن طلبي رفض، مع العلم أن المسافة بين مستشفى الحائط ومستشفى الملك خالد تبلغ 250 كيلوممترا.

وأوضح الرشيدي أنه تقدم إلى إمارة المنطقة بشكوى ضد الطاقم الطبي ومدير المستشفى التي بدورها أحالت القضية إلى الشؤون العامة ومن ثم إلى الهيئة الطبية الشرعية طالبا للإنصاف ومعرفة المتسبب في وفاة زوجته ومحاسبته وكذلك السرعة في البت في القضية ليتمكن من دفن جثمانها.
واتهم الزوج المستشفى بنقل دم زائد إلى زوجته أو أن الدم لم يكن مطابقا لفصيلة دمها، مؤكدا أنها كانت في صحة جيدة بعد الولادة ولا تعاني من أية أعراض أخرى.
إلى ذلك، أكد مصدر مطلع لـ"الوطن" أن الشؤون الصحية في المنطقة فتحت تحقيقا آخر في المستشفى نفسه، وذلك بعد أن سجل قبل أسبوعين أيضا خطأ طبي تعرضت له مريضة أخرى، وذلك أثناء إجراء جراحة ولادة قيصرية لها حيث ترك الطاقم الطبي قطعة شاش يبلغ طولها 20 سم في بطنها، ولم يكتشف ذلك إلا بعد أيام من العملية لتنقل إلى مستشفى حائل العام، حيث أجريت لها جراحة أخرى لاستخراج الشاش.
وأوضح شقيق المرأة - تحتفظ الصحيفة باسمه - أن شقيقته خضعت للجراحة وبعد أيام انتفخ بطنها، ما جعلهم ينقلونها إلى المستشفى ليتبين بعد إجراء الفحوص وجود قطعة من الشاش داخل البطن، ما دفعهم لنقلها إلى مستشفى حائل العام حيث أجريت لها جراحة أخرى لاستخراج الشاش ومكثت هناك قرابة الأسبوع. وأكد شقيق المريضة أن التحقيقات الأولية التي شكلتها الشؤون الصحية دانت ممرضة في ترك الشاش داخل البطن، مبينا أنهم طالبوا بمحاسبتها وينتظر أن تحال القضية للهيئة الشرعية المختصة بهذه القضايا قريبا. يذكر أن مستشفى الحائط العام أجرى 162 جراحة ولادة، و 300 جراحة منذ افتتاحه قبل عام.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

34 ٪ منها في الرياض تليها مكة المكرمة

5 آلاف دعوى قضائية ضد مقترضين مماطلين خلال4 أشهر

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
http://www.aleqt.com/2015/03/17/article_940688.html

عبد السلام الثميري من الرياض
استقبلت المحاكم السعودية نحو 4941 دعوى حقوقية ضد مقترضين لم يوفوا بسداد تلك القروض والسلف، خلال الأشهر الأربعة الماضية من العام الحالي، وذلك في 13 منطقة. وسجلت المحكمة العامة في الرياض العدد الأعلى بـ 34 في المائة بـ 1670 قضية، تلتها مكة المكرمة بـ 993 شكوى، والمنطقة الشرقية بـ 693 قضية، وعسير بـ 364 قضية.
وبحسب الإحصائية التي اطلعت عليها "الاقتصادية"، استقبلت محاكم القصيم وتبوك وحائل والحدود الشمالية وجازان ونجران، إضافة إلى الباحة والجوف 893 قضية خلال الفترة نفسها. إلى ذلك أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة حكماً ابتدائياً يقضي بالسجن سنة وستة أشهر، والمنع من السفر خمس سنوات، على شاب سعودي أُدين بالافتيات على ولي الأمر، وتسلُّمه مبلغاً مالياً قدره ثمانية آلاف ريال وحقيبة يدوية لغرض إيصالها إلى أحد المقاتلين في سورية، إضافة إلى إعداده وإرساله ما من شأنه المساس بالنظام العام، من خلال تواصله عبر موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" مع أحد الموقوفين في السجون اللبنانية.
وقررت المحكمة تعزيره لقاء ما ثبتت إدانته به بسجنه مدة سنة وستة أشهر تبدأ من تاريخ توقيفه، مضى منها شهر واحد، استنادا إلى المادة السادسة من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، وخمسة أشهر أخرى استناداً إلى الفقرة (هـ) من المادة الثانية لنظام مكافحة غسل الأموال الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / 39 وتاريخ 25/6/1424، وبمنعه من السفر مدة خمس سنوات تبدأ بعد خروجه من السجن، استناداً إلى الفقرة الثانية من المادة السادسة لنظام وثائق السفر. وقد ثبت لدى المحكمة الجزائية المتخصّصة إدانة المدّعى عليه بافتياته على ولي الأمر، من خلال تواصله مع بعض من خرجوا إلى سورية لغرض المشاركة في القتال الدائر هناك، وتستره عليهم وعلى عددٍ ممّن حرّضه على الخروج إلى هناك للغرض ذاته، واتفاقه وعزمه مع بعض رفاقه على الخروج إلى هناك، وتستره عليهم، ثم سفره من شرورة إلى مطار الملك خالد الدولي بالرياض للغرض ذاته.

وأكدت المحكمة أن المتهم ثبت تسلُّمه مبلغاً مالياً قدره ثمانية آلاف ريال وحقيبة يدوية لغرض إيصالها إلى أحد المقاتلين في سورية، إضافة إلى إعداده وإرساله ما من شأنه المساس بالنظام العام من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

لائحة عقوبات وجزاءات جديدة لمخالفات المنشآت النسائية

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
http://www.aleqt.com/2015/03/17/article_940689.html

مويضي المطيري من الدمام

قالت مسؤولة في أمانة المنطقة الشرقية إن هناك لائحة عقوبات وجزاءات جديدة ستصدر قريبا وسيتم إضافة أنشطة نسائية أخرى إليها ضمن خطة الرقابة، مشيرة إلى أن تطبيق العقوبات يتم بشكل مختلف من منطقة إلى أخرى، مبررة ذلك للطبيعة الاجتماعية والجغرافية والثقافيه والوعي الصحي لكل مدينة.

ومن جهتها أضافت نجد الدوسري مدير إدارة الرقابة الصحية بالأمانة في تصريح لـ"الاقتصادية" أن هناك اختلافا يطرأ في نظام الأحكام العامة من لائحة العقوبات والجزاءات، وعلى الرغم من أنها نصوص واحدة، إلا أنه قد يحدث تفاوت في تطبيق العقوبات على حسب حجم الضرر, واختلاف كل منطقة عن غيرها في تقدير الغرامات، بحيث يختلف تطبيق العقوبات من خلال خيارات غير ملزمة أو بسبب المتغيرات التي تحدث.

وأشارت الدوسري في حديثها على هامش لقاء نسوي, إلى أن هناك لائحة جديدة سيتم إصدارها قريبا بهذا المجال، وسيتم إضافة نشاطات نسائية أخرى ضمن خطة الرقابة، وتشمل اللائحة استوديوهات التصوير النسائية والمطابخ إضافة إلى المطاعم والمخابز، وقد تندرج المصانع ضمنها, لافتة إلى أن الرقابة على تاجرات المنزل أو ما يطلق عليهن "تاجرات الشنطة" تحت الدراسة للضوابط, مؤكدة أنه لا يمكن ملاحقة صاحبات "الإنستاجرام" ولا تستقبل الشكاوى إلا ضد المنشآت الرسمية. وبينت خلال عرضها للائحة الغرامات والجزاءات عن المخالفات البلدية ضمن الأحكام العامة في لقاء تعريفي للسيدات ومستثمرات بمقر غرفة الشرقية البارحة الأولى, أن إدارتها تسعى لتسهيل ورعاية شؤون العنصر النسائي من قبل الإدارات ذات العلاقة والاختصاص بالأمانة وخدمتهن كسيدات أعمال ومواطنات, إضافة إلى متابعة جميع المنشآت الخاصة بالنساء.

وأوضحت أن هناك تنسيقا بين وزارة الصحة والبلدية بشأن مستجدات الأمراض، وأن هناك طرقا لحماية السيدات العاملات، حيث تم إدراج لقاحات طبية جديدة تمت إضافتها للعاملات في المنشآت النسائية, وأن هذه اللقاحات قد لا تكون ذات علاقة بانتشار فيروس"كورونا"، إذ الهدف منها حماية المرأة العاملة بشكل عام.

وألمحت الدوسري إلى أن اختيار اسم "مشغل" لأي نشاط تجميلي هو بديل للمسمى المختلف عليه "صالون أو مركز تجميل"، الذي طالت مناقشته من قبل لاستخراج ترخيص بهذا المسمى, ووسط مخالفات المشاغل النسائية تطرقت الدوسري إلى أن هنالك مخالفات لم تحدد لها عقوبة ضمن المخالفات العامة مثل مخالفات التدخين والرياضة والمساج والحمام المغربي داخل المشاغل النسائية، التي تقدر غراماتها مابين 600 و2000 ريال.

عندما يقول الملك: لا فرق بين مواطن وآخر.. ولا بين منطقة وأخرى

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1030677

د. زهير الحارثي

في كلمته للمواطنين، استعرض الملك سلمان السياسات الداخلية والخارجية وتناول ملفات عدة موضحاً موقف بلاده منها، ومنوها بالتحديات والمخاطر التي تواجهها. تحدث خادم الحرمين بشفافية مرتهناً إلى عظم المسؤولية وشعوره بثقل الأمانة سائلاً المولى عز وجل أن يمده بعونه وتوفيقه، ومن عادة الشعوب ومن طبيعتها أنها تتطلع للاستماع لما يقوله قادتها من منطلق رغبتهم في حل قضاياهم وتبديد هواجسهم المتعلقة بالمستقبل، ما يدعونا للتوقف عند مضامين الكلمة من آراء جديرة بالتحليل. وإن كان تركيزنا هنا يقتصر على الملف الداخلي.

لقد جاء خطاب الملك حاملاً تصوراً للعهد الجديد ليضع الأمور في نصابها الصحيح ويرسل إشارات واضحة لأطراف عدة قد يعنيها الأمر بشكل أو بآخر لا سيما في ظل ما يحدث في المنطقة من محاولات تضخيم وتهويل وإرهاب دول وحركات وتوزيع أدوار وإخلال بموازين القوى.

كان الخطاب شاملاً ومباشراً وهو بمثابة رؤيته التي تعكس فكره وتعبّر عنه وبامتياز. فالفكر والشيء الواقعي حقيقة واحدة، كما كان يقول الفيلسوف هيجل، بمعنى أن كل الحقائق ما هي إلا كشف عن الفكرة وتعبير لها، وكأنه بذلك يقول إن الحقيقة النهائية هي العقل، ولكي تبلغ تلك المرحلة عليك أن تجتاز مراحل متعددة، فما الحقيقة في نهاية المطاف إلا الفكر، وهو الذي يقوم بالتفسير العقلي لكل شيء.

غير أن اللافت أن الملك كان ولا زال يؤمن بالمنهجية والدور المهم للأجهزة الرقابية منذ زمن فعندما كان ولياً للعهد قال بان "ضمان الاستقرار وديمومته لا يأتي بالتمني بل بالعمل الجاد لإقامة العدل بعمل منهجي منظم يقوّي مؤسسات القضاء وأجهزة الرقابة ويفعّل أدوات رصد الفساد ويعزز مبادئ النزاهة وينشر ثقافتها ويضمن بالتشريعات والأنظمة والقوانين حقوق المواطنين وكرامتهم وأموالهم وأعراضهم".

وهاهو يعيد في كلمته بالأمس وهو ملك للبلاد مؤكداً على ذلك بقوله "وقد وجهنا بمراجعة أنظمة الأجهزة الرقابية بما يكفل تعزيز اختصاصاتها والارتقاء بأدائها لمهامها ومسؤولياتها، ويسهم في القضاء على الفساد ويحفظ المال العام ويضمن محاسبة المقصرين". عبارات الملك هذه تنم عن حزم وعزم على مواجهة هذا الوباء الذي استشرى في بعض الأجهزة الحكومية ما يعني ضرورة تفعيل قوانين مكافحته. ولعل هذا التوجه الذي يطرحه الملك سيدفع باتجاه تأسيس دولة المؤسسات وتعزيز العدالة الاجتماعية.

غير أن الهاجس الدائم لخادم الحرمين هو تعزيز الوحدة الوطنية وحمايتها وهو لا يلبث أن يشدد عليها في أحاديثه ولقاءاته. يقول "إن كل مواطن في بلادنا وكل جزء من أجزاء وطننا الغالي هو محل اهتمامي ورعايتي، فلا فرق بين مواطن وآخر، ولا بين منطقة وأخرى.." وهذه لفتة ملكية حازمة وصارمة تؤكد أن لا ثمة تمييز بين مناطق المملكة من ناحية التنمية ولا من حيث المكانة والاهتمام ناهيك عن التنوع المجتمعي الفريد الذي يضم أرجاء المملكة من قبائل وحضر وسنة وشيعة وإسماعيلية وغيرهم، فأبناء الوطن كما شدد، متساوون في الحقوق والواجبات" وبالتالي فإن رسالته واضحة وصريحة حيث لا مساومة أو مزايدة على الوحدة الوطنية، كونها خطاً أحمر لا يجوز المساس بها لأنها تمثلنا جميعاً. ولا تفرقة عنصرية أو مذهبية أو مناطقية، فالنسيج المجتمعي يجب أن يكون متماسكاً ومتناغماً ومحصناً لمواجهة المخاطر التي تستهدف الوطن.

وفي جانب مضيء من كلمته يقول" ونؤكد حرصنا على التصدي لأسباب الاختلاف ودواعي الفرقة، والقضاء على كل ما من شأنه تصنيف المجتمع بما يضر بالوحدة الوطنية." هذا يعني بلا مواربة أن الملك ضد التصنيف الفكري والتحريض والتعصب والنعرات المهددة للسلم الاجتماعي كونه يطالب الجميع بضرورة المحافظة على اللحمة الاجتماعية وهي بمثابة معادلة وطنية ما بين الحاكم والمحكوم أدت إلى ترسيخ التجربة الوحدوية. والذاكرة تقول لنا إنه عندما كان ولياً للعهد أشار إلى هذا الترابط قائلاً لأولئك الحاقدين الذين راهنوا "على زعزعة استقرار دولتنا إنهم خسروا من الجولة الأولى، وان كل من راهن على ضعف ولاء المواطنين لبلدهم فشلوا منذ اليوم الأول، نسي هؤلاء كلهم أن ركائز الدولة مشتركة مع قيم الأفراد، وأن هذه الدولة قامت على سواعد أجدادهم فصنعوا الوحدة وحافظوا عليها".
كانت السعودية توصف بأنها دولة شديدة المحافظة ولكنها تعيش اليوم حراكاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. دولة عصرية وحديثة في إطار من المحافظة والتفاعل مع المتغيرات وذلك إدراكاً من القيادة أن ذلك يمثل ضرورة إستراتيجية. ولعل المحطات التاريخية التي عاشتها السعودية وبالرغم من حجم التحديات برهنت على الترابط واستباق الأحداث، ما جعل النتائج تأتي مخالفة لكل التكهنات. وهذا ما لمسناه في الفترة الماضية من حيث ترابط الدولة وتماسك مؤسساتها السياسية والشعبية بما يحقق المصلحة العليا للبلاد، على اعتبار أن مقتضيات الشريعة ومواد النظام الأساسي للحكم ووحدة التراب الوطني من الثوابت الوطنية التي يجب التمسك بها.
صفوة القول: كلمة الملك جاءت لتؤكد أن الوطن للجميع، رافضة التمييز المناطقي والتصنيف الفكري ما يعني تكريس الوحدة الوطنية وتعميق المواطنة، لأن التفريط بهما لا قدر الله يعني الضياع والانهيار وهو ما يتمناه الحاقدون والشامتون والمتربصون الذين يتحينون الفرص لبث سمومهم.. حمى الله الوطن.

الرياض
www.Alriyadh.com

إقصاء المرأة.. والسبب اللوائح التنفيذية!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1030674

د. هيا عبد العزيز المنيع

من يعود لنظام الحكم الأساسي للبلاد يجد أن هناك مساواة بين الرجل والمرأة بما يتفق مع الشريعة الإسلامية.. وبالعودة للواقع في بعض اللوائح التنفيذية التي يتم استخدامها كدليل تنفيذي للقوانين وكخريطة طريق للمنفذين وحسم الاختلاف في تفسير وفهم النظام.. نجد أن بعضها للأسف لا يتفق مع أساس نظام الحكم والمنطلق من ثوابت الشريعه الإسلامية.
بالعودة أيضا للنظام نجد أن المملكة العربية السعودية وقعت على الاتفاقيات الدولية التي تنص على عدم التمييز العنصري للمرأة.. ولأن نظام الحكم كما سبق وأكدت يؤكد على العدالة والمساواة بين المواطنين بما تقتضيه الشريعة الإسلامية فإنه حان الوقت لتفكيك الكثير من الأنظمة واللوائح التنفيذية لبعض الأنظمة والتي للأسف تتعامل مع المرأة باعتبارها قاصرة فهذا لا يتفق مع الشرع الإسلامي وأيضاً لا يتفق مع واقع المرأة السعودية التي استطاعت وبدعم قوي من القيادات العليا للوصول أعلى المراكز.
المرأة في حال إنجابها طفلاً وزوجها غير موجود لأي سبب أي ربما تكون مطلقة وربما يكون زوجها مرابطاً على الحدود وربما يقوم بإجراء عملية خطيرة لمريض وربما نائم في المنزل.. وهي تكابد الألم البدني والنفسي.. حيث عليها أن تكتفي بالإنجاب وغيرها سيقوم بإثبات الولادة وتأكيد الإبلاغ بما يترتب عليه من حقوق ثبوتية لهذا الطفل..؟ في جانب آخر لا تستطيع هذه المرأة استخراج جوازها بنفسها، فقط ولي أمرها من يقوم بذلك وهي وحسب النظام واللوائح التنفيذية (قاصرة) حين تذهب للمحكمه فلابد لها من معرف ولا يؤخذ ببطاقتها المدنية.. بل وقد يصل الأمر في بعض القضايا للمطالبة لها بصك إثبات حياة.. هذه السيده لا تستطيع استئجار سيارة وإن تغاضت بعض المؤسسات فإن العقد يكون باسم السائق.. أيضا المرأة السعودية لا تستطيع إكمال دراساتها العليا إلا بموافقة ولي أمرها.. في حال تعرضها للعنف رجال الأمن لا يحضرون إلا بوجود ولي أمرها..!! ماذا تفعل إن كان ولي أمرها هو من اعتدى عليها..؟ ولا ننسى أيضا رفض

بعض المسؤولين مقابلة المرأة أو الرد على اتصالها مطالباً ولي أمرها بالحضور وكأنه لا يعرف حقيقة الكثير من أسرنا التي بات فيها ولي أمرها عبئاً على أسرته.
سأقف عن سرد نماذج تكشف خللاً في الأنظمة أو في اللوائح التنفيذية لبعض الأنظمة.. وأعود للأهم وهو ضرورة تفكيك تلك الأنظمة وإعادة صياغتها من جديد وإعاده صياغة اللوائح التنفيذية بكاملها والتعامل مع المرأة باعتبارها إنساناً كامل الأهلية وان لها حقوقاً وواجبات مثل أخيها الرجل، لابد من إعادة صياغة تلك اللوائح بما يتفق مع واقع المرأة السعودية الحالي وبما يتفق مع تطلعات القيادة السياسية متمثلة في خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز والذي أتاح لها حق المبايعة مثل أخيها الرجل.. وبما يتفق قبل كل شيء مع ثوابت الدين الإسلامي الذي تعامل مع المرأة باعتبارها كاملة الأهلية.
إن إصرار بعض المؤسسات الحكومية على تنفيذ تلك اللوائح التنفيذية التي تتعامل مع المرأة باعتبارها قاصرة يعتبر أمراً مهيناً وأيضاً لا يتفق مع المنظور القضائي الذي يحاكم المرأة باعتبارها كاملة الأهلية في حال وقوعها في أي سلوك غير قانوني التناقض هنا سببه وقوع تلك اللوائح تحت تأثير الأعراف الاجتماعية ولعقود طويلة من الزمن عملت على إقصاء المرأة من الحضور المجتمعي بأبعاده العملية والحقوقية.. مع الاكتفاء بمحاسبتها وبقسوة في حال خطأها.. وهذا لا يليق بمجتمع يقوم على منظومه مؤسسية وحقوقية مقننة بتشريع سماوي.. اعتبار المرأة قاصرة في الكثير من الأنظمة أو اللوائح التنفيذية بات أمراً يعيق تطبيقه وصول الكثير من الحقوق للنساء
وأيضاً يشكل معوقاً تنموياً لانطلاق المرأة أكثر واندماجها في انطلاقة بلادها التنموية دون إقصاء إو اعتبارها قاصرة.

هيئة الفساد والمواطن.. تكامل الأدوار

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
اضغط هنا

أحمد أسعد خليل

الكثير منا لا يعلم الهدف الكبير من إنشاء هيئة مكافحة الفساد وينظر إليها نظرة لا تتواكب مع عملها وأهدافها وينتظر منها تطبيق وتنفيذ أحكام وتنفيذ عقوبات وتشهير دون معرفة واضحة لعمل وآليات وتنظيماتها فعندما أصدر خادم الحرمين الشريفين الأمر الملكي بإنشاء الهيئة كان ذلك انطلاقًا من قول الله تعالى: (ولا تبغ الفسادَ في الأرض إن الله لا يُحب المفسدين)، واستشعارًا منه للمسؤولية المُلقاة على عاتقه في حماية المال العام، ومحاربة الفساد، والقضاء عليه، على هَدْي كريم من مقاصد شريعتنا المطهرة التي حاربت الفساد، وأوجدت الضمانات، وهيأت الأسباب لمحاصرته، وتطهير المجتمع من آثاره الخطيرة، وتبعاته الوخيمة على الدولة في مؤسساتها، وأفرادها، ومستقبل أجيالها، وشمل مهام الهيئة كافة القطاعات الحكومية، ولا يستثنى من ذلك كائنًا من كان، وتسند إليها مهام متابعة تنفيذ الأوامر والتعليمات الخاصة بالشأن العام، ويدخل في اختصاصها متابعة أوجه الفساد الإداري والمالي، وظواهر الفساد تشمل جرائم متعددة مثل الرشوة والمتاجرة بالنفوذ، إساءة استعمال السلطة، الإثراء غير المشروع، التلاعب بالمال العام واختلاسه أو تبديده أو إساءة استعماله، غسيل الأموال، الجرائم المحاسبية، التزوير، تزييف العملة، الغش التجاري... إلخ، ودور الهيئة يقتصر على الملاحقة لكشف الفساد ومن ثم تتولى الأجهزة التنفيذية في الدولة دورها في إصدار الأحكام والتنفيذ وعلى الهيئة التأكد من ذلك، ووضعت الهيئة أهدافها التالية أساس لعملها:
1- حماية النزاهة ومكافحة الفساد بشتى صوره ومظاهره.
2- تحصين المجتمع السعودي ضد الفساد بالقيم الدينية والأخلاقية والتربوية.
3- توجيه المواطن والمقيم نحو التحلي بالسلوك واحترام النصوص الشرعية والنظامية.
4- توفير المناخ الملائم لنجاح خطط التنمية، ولاسيما الاقتصادية والاجتماعية منها.

5- الإسهام في الجهود المبذولة لتعزيز وتطوير وتوثيق التعاون الإقليمي والعربي والدولي في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد.
6- تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع.
ونجاح عمل الهيئة لتحقق أهدافها يتوجب تلاقي طرفي المعادلة أي المواطن والهيئة وتفعيل الأدوار لكل جانب فالمواطن شريك استراتيجي للهيئة وهو من منظومة النجاح لها في التعاون المثمر والشفافية المطلقة التي من شأنها تعزز إشراك المجتمع المدني في حماية النزاهة وزيادة التوعية في السلوك والأخلاقيات لدينا وبالتالي سوف ينعكس هذا على أوضاع المواطن الأسرية والوظيفية وبناء أجيال صالحة تناط بها الثقة والرعاية لمصالح الدولة، لذا فإن مكافحة الفساد يجب أن تبدأ من المنزل أولا ثم المدرسة ثم الجامعات ثم الوظائف العامة والخاصة ولا نتخلى عن دورنا الحقيقي في المكافحة ونكتفي بالمشاهدة والانتظار ثم تدوير الحديث حول ما تم وما لم يتم والاكتفاء بالشائعات ونقلها.

اعتقال 1000 مدافع عن حقوق الإنسان في الصين عام 2014

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1030512

بكين - أ ف ب
أعلنت منظمة غير حكومية اعتقال حوالي ألف ناشط حقوقي العام الماضي في الصين متهمة الرئيس شي جينبينغ بتسجيل «أسوأ حصيلة على صعيد الانتهاكات لحقوق الإنسان في الصين» منذ عقدين.
وأحصت منظمة "مدافعون عن حقوق الإنسان في الصين" التي تتخذ مقرا لها خارج البلد 955 حالة حيث حرم "مدافعون عن حقوق الإنسان" من حريتهم عام 2014 ما يوازي تقريبا مجموع الحالات خلال السنتين السابقتين. وذكرت المنظمة في تقريرها السنوي أنه "منذ تولي الرئيس شي مهامه (قبل سنتين) استهدفت السلطات بلا هوادة وبوحشية الحريات الأساسية فخنقت الفسحة المتاحة للمجتمع المدني التي تقلصت، واستهدفت المدافعين عن حقوق الإنسان والداعين لها".
وتابعت أن "الناشطين والمحامين والصحافيين والمثقفين الليبراليين يتم اعتقالهم وتوقيفهم وتفرض عليهم الإقامة الجبرية ويمنعون من التعبير عن رأيهم أو يرغمون على سلوك طريق المنفى، بأعداد غير مسبوقة منذ منتصف التسعينيات وحملة القمع التي تلت حركة تيان انمين" التي تم قمعها بشكل دموي عام 1989.
وصدر التقرير بعد توقيف خمس ناشطات حقوقيات مؤخرا وتوجيه التهمة لهن ب"التحريض على الاضطرابات" بعدما خططن لتظاهرة احتجاجا على التحرش الجنسي بمناسبة يوم المرأة. ونددت منظمة العفو الدولية بهذه الاتهامات "المروعة" فيما طالب الاتحاد الأوروبي بإطلاق سراح الناشطات على الفور.
وتندد المنظمات غير الحكومية والخبراء في ظل رئاسة شي بتشديد القمع ضد الأصوات التي ترتفع لانتقاد النظام، مستهدفا الناشطين والمدونين على السواء، فيما تم تشديد الرقابة بشكل صارم على الانترنت ومواقع المدونات القصيرة.
وأشارت المنظمة إلى أن الوضع يسجل المزيد من التراجع وكتبت في تقريرها "تبين أن القمع خلال السنة الثانية من تولي شي السلطة كان أكثر صرامة من السنة الأولى" متهمة الرئيس ب"العودة ايديولوجيا إلى الحقبة الماوية".
وذكر التقرير بصورة خاصة توقيف أكثر من مئتي ناشط ومحام وصحافي وغيرهم خلال الأسابيع التي سبقت إحياء الذكرى ال25 لأحداث تيان انمين في يونيو وأثناء التظاهرات المطالبة بالديموقراطية التي جرت في هونغ كونغ في الخريف. وأضاف التقرير أن عدد المحامين المتخصصين في قضايا حقوق الإنسان الذين تم اعتقالهم "خلال العالم الماضي كانت على الأرجح أكبر من أي وقت منذ بداية الألفية وظهورهم في المشهد القضائي".
وأكد أن "الذين يطالبون بممارسة حقوقهم الأساسية أو يتحدون النظام القمعي يتعرضون لاجراءات انتقامية تتضمن استخدام التعذيب والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والترهيب وغيرها من سوء المعاملة".

كاريكاتير

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150317/Cartoon201503176344.htm

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 26 جماد الاول 1436هـ - 17 مارس 2015م

http://www.alriyadh.com/1030685